

HAICOP

Haute Instance de la Commande Publique
الهيئة العليا للطلب العمومي

اصلاح منظومة الصفقات العمومية



تقديم: إصلاح منظومة الصفقات العمومية

الإطار العام

- أزمة هامة في الميزانية نتيجة الوضع الذي شهدته البلاد التونسية سنة 2014
- الحصول على دعم مالي في إطار:

« programme d'urgence d'appui général au budget de l'Etat:
Programme d'Appui à l'Inclusion Sociale et à la Transition (PAIST) d'un
côté évalué à 1409 millions USD »

- ضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني للصفقات العمومية

تقديم: إصلاح منظومة الصفقات العمومية

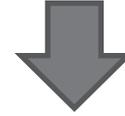
منهجية تقييم منظومة الصفقات العمومية

- الأمر عدد 623 لسنة 2011 المؤرخ في 23 ماي 2011

مزيد من شفافية والنجاعة

- الأمر عدد 515 لسنة 2012 المؤرخ في 02 جوان 2012

تبسيط الإجراءات



تقييم ذاتي وشامل لمنظومة الصفقات العمومية: منهجية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE-CAD)



إحداث خلية تنسيق ومتابعة عملية إصلاح المنظومة

مقاربة تشاركية

تقديم: إصلاح منظومة الصفقات العمومية

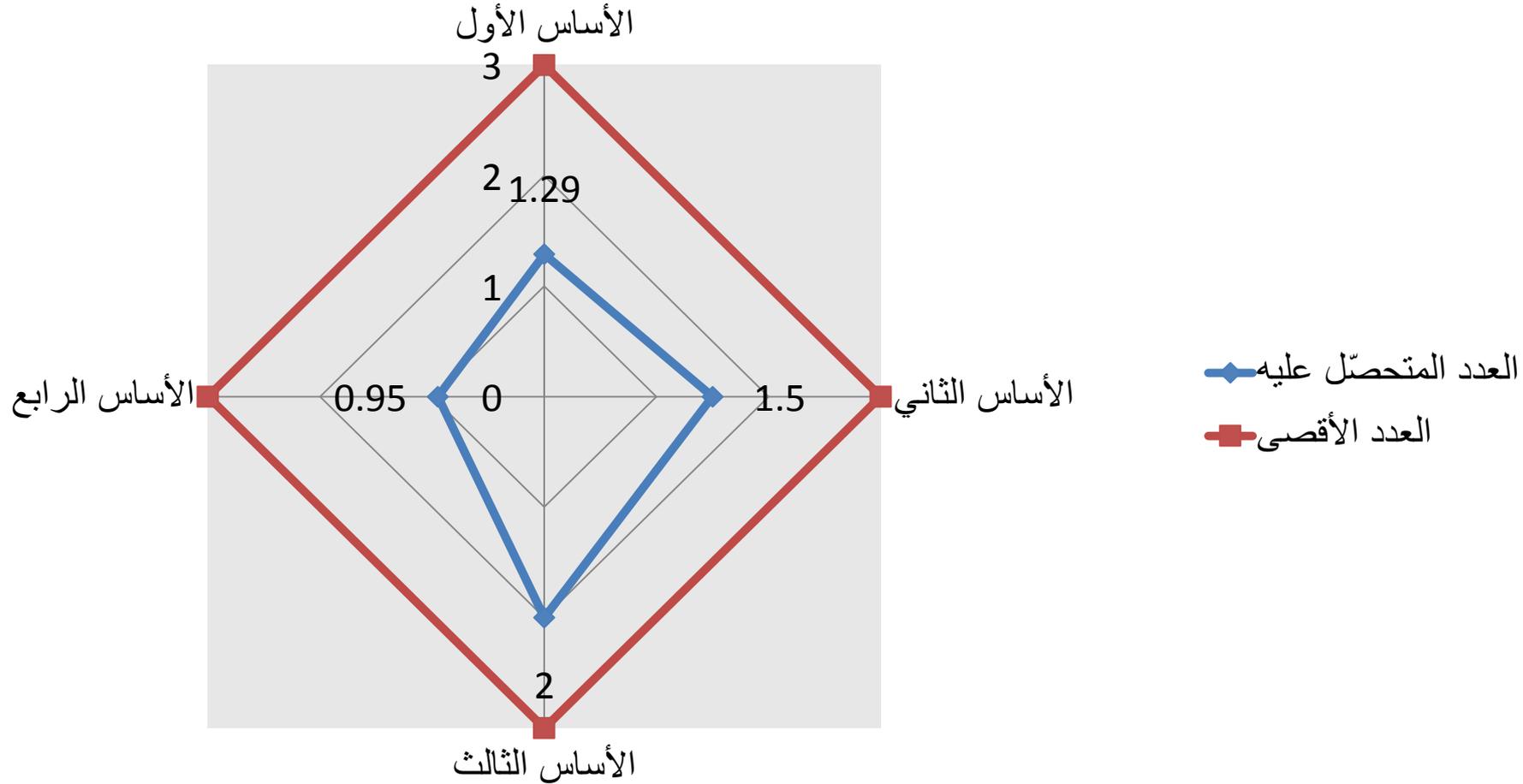
أسس عملية تقييم المنظومة:

- 1- الاطار القانوني
- 2- الاطار المؤسسي والقدرة على التصرف
- 3- عمليات الشراء العمومي وممارسة السوق
- 4- النزاهة والشفافية لمنظومة إبرام الصفقات العمومية

نتائج عملية التقييم الذاتي والشامل لمنظومة الصفقات العمومية حسب منهجية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OCDE/DAC)

المعدّل	العدد الجملي	عدد المؤشّرات الفرعيّة	عدد المؤشّرات الرئيسيّة	الأسس
1,29/3	18/42	14	2	الإطار القانوني و الترتيبي
1,5/3	18/36	12	3	الإطار المؤسّساتي وقدرة التصرّف في الصفقات العموميّة
2/3	22/32	11	3	طرق الإقتناءات والممارسات في الصفقات العموميّة
0,95/3	17/54	18	4	النزاهة والشفافيّة في الصفقات العموميّة
1,37/3		55	12	المجموع

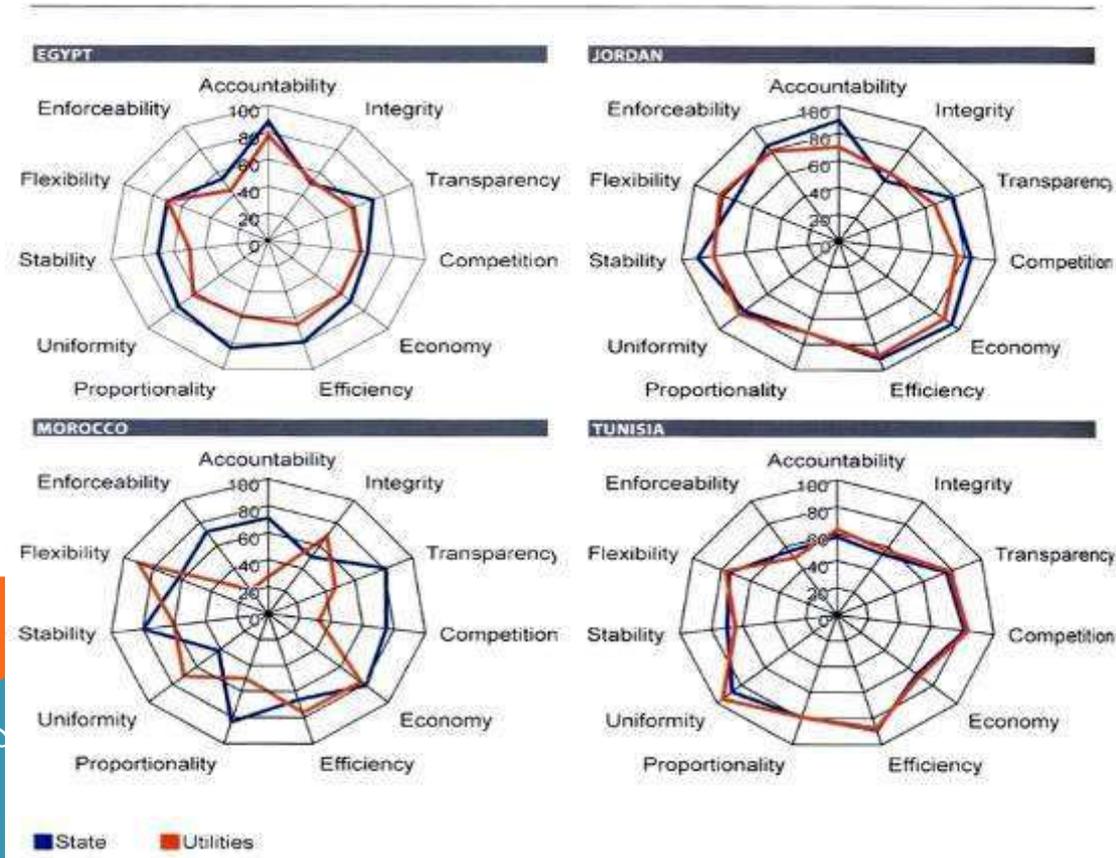
نتائج عملية التقييم الذاتي والشامل لمنظومة الصفقات العمومية حسب منهجية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OCDE/CAD)



INTRODUCTION

Quality of public procurement **practice** in the 4 SEMED countries of operation

Chapter 3. QUALITY OF PUBLIC PROCUREMENT LAWS AND LOCAL PROCUREMENT PRACTICE

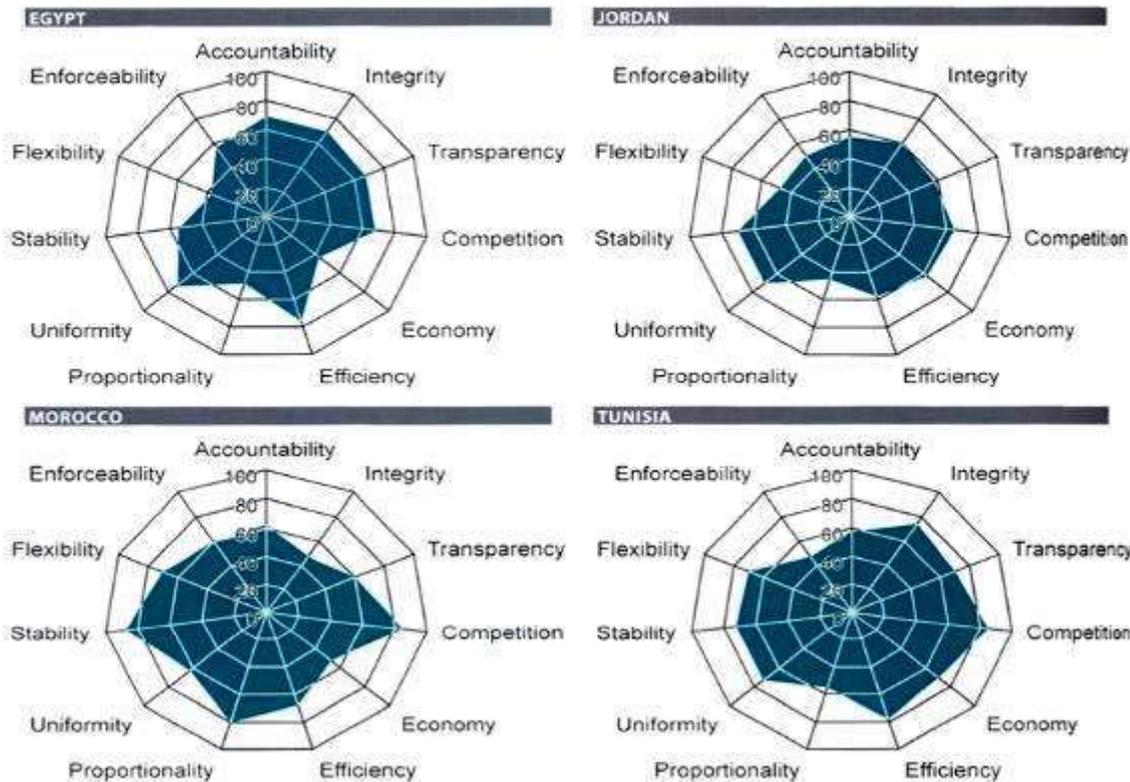


05/12/2019 16:00

INTRODUCTION

QUALITY OF PUBLIC PROCUREMENT **LEGAL FRAMEWORK** IN THE 4 SEMED COUNTRIES OF OPERATION

Chapter 3. QUALITY OF PUBLIC PROCUREMENT LAWS AND LOCAL PROCUREMENT PRACTICE



05/12/2019 16:00

تقديم: إصلاح منظومة الصفقات العمومية

الأهداف

- تدعيم دور الصفقات العمومية في تحقيق أهداف التنمية
- تحقيق النجاعة في الشراءات العمومية
- تكريس مقومات الحوكمة الرشيدة
- التصدي للفساد وتكريس النزاهة وحسن التصرف في الأموال العمومية
- تكريس التنمية المستدامة
- تقريب المقتضيات الترتيبية من المعايير الدولية في مجال الصفقات العمومية

تقديم: إصلاح منظومة الصفقات العمومية

أهم محاور الإصلاح:

- تنظيم الهياكل المعنية بحوكمة الصفقات العمومية
- تبسيط الاجراءات وتدعيم نجاعتها
- مزيد تدعيم الشفافية والمنافسة والمساواة
- إرساء قواعد النزاهة ومكافحة الفساد
- تدعيم المحافظة على حقوق المتعاملين الاقتصاديين وتدعيم آلية التظلم
- إدراج اجراءات خصوصية للصفقات المتعلقة بالدراسات

حوكمة الصفقات العمومية: تدعيم مبادئ الصفقات العمومية



1. حوكمة الإطار المؤسساتي:

- 1- إحداء هكل تعدللي: المجلس الوطنل للطلب العمومل **CNCP**
- 2- تنظلم هكلل جدل للهلئة العللا للطلب العمومل **HAICOP** وإحداء سللك مرابلل ومرابعل للطلب العمومل
- 3- مرابعة تركبللة لجان مرابعة الصلقلات ولجان فتل الظروف

1- إحداء مجلس وطني للطلب العمومي

□ هيكل استشاري ذو تركيبة تشاركية تضم ممثلين من القطاع العمومي، القطاع الخاص، المجتمع المدني والجامعيين

□ مهامه تتمثل في :

- ✓ دراسة واقتراح كافة التدابير التي تهدف إلى تحسين الحوكمة في الصفقات العمومية
- ✓ اقتراح كافة التدابير المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته في مجال الصفقات العمومية
- ✓ إعداد تقرير حول إسناد وتنفيذ الصفقات بالاستناد إلى تقارير الرقابة والتدقيق المجراة
- ✓ إعداد تقرير سنوي حول نشاط المجلس يتم نشره بموقع الواب الخاص بالصفقات العمومية

2- إحداء الهيئة العليا للطلب العمومي: هيكل مكلف بحوكمة الطلب العمومي:

محدثة بمقتضى الأمر عدد 5096 لسنة 2013 المؤرخ في 22 نوفمبر 2013 المتعلق بإحداء الهيئة العليا للطلب العمومي وضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان سلك مراقبي ومراجعي الطلب العمومي

الهيئة العليا للطلب العمومي HAICOP

السيد خالد العربي

الكتابة القارة للمجلس
الوطني للطلب العمومي
السيدة إلهام الغريبي

CNCP

الكتابة القارة للجنة
الإستشارية لفض
النزاعات

السيد سفيان الخباري

CCARL

هيئة متابعة ومراجعة
الصفقات العمومية

السيد الحبيب الدريدي

COSEM

لجنة إقصاء المتعاملين
الاقتصاديين من
المشاركة في الصفقات
العمومية

السيدة نجاه بسية

اللجنة العليا لمراقبة
وتدقيق الصفقات

CSM

وحدة الشراء
العمومي على
الخط

السيدة سنيا بن
سالم

TUNEPS

المرصد الوطني
للفققات
العمومية

السيدة ريم
الزهري

ONMP

اللجنة المختصة
لمراقبة ومتابعة
نيابة المحامين

السيد أحمد الفهري

اللجنة المختصة
لمراقبة وتدقيق
صفقات الطلبات
المختلفة

السيد عماد الطويبي

اللجنة المختصة
لمراقبة وتدقيق
صفقات المواد الأولية
والمواد التي يعاد
بيعها على حالها

السيد مراد القوال

اللجنة المختصة لمراقبة
وتدقيق صفقات
تكنولوجيات الإتصال
والإعلامية والكهرباء
والإلكترونيك والدراسات
المتصلة بها

السيد خالد الجهاني

اللجنة المختصة لمراقبة
وتدقيق صفقات البناءات
والهندسة المدنية
والدراسات المتصلة بها

السيد منصف حمدي

16:00

الهيئة العليا للطلب العمومي: هيكل مكلف بحوكمة الطلب العمومي:

1-2 اللجان المختصة لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية:

- مراقبة شرعية إجراءات اللجوء إلى المنافسة وإسناد الصفقات
- مصداقية وشفافية إجراءات اللجوء إلى المنافسة
- التأكد من الصبغة المقبولة للشروط الإدارية، المالية والفنية

الهيئة العليا للطلب العمومي: هيكل مكلف بحوكمة الطلب العمومي:

2-2 لجنة إقصاء المتعاملين الاقتصاديين من المشاركة في الصفقات العمومية: (أمر عدد 498 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 يتعلق بضبط شروط وإجراءات الإقصاء من المشاركة في الصفقات العمومية)

الفصل 13: يمنع من المشاركة في الصفقات العمومية كل متعامل اقتصادي:

- ثبت ارتكابه لأفعال أو أعمال تمس **بالنزاهة المهنية**،
 - ثبت ارتكابه **لممارسة مخلة بالمنافسة** تتعلق بالمشاركة في الصفقات العمومية وذلك بمقتضى قرار قضائي بات،
 - تعدد القيام بتصاريح كاذبة أو تدليس وثائق أو أي عمل آخر يهدف إلى مغالطة المشتري العمومي **عند المشاركة في الصفقات**
 - تعدد الإخلال بالواجبات التعاقدية من خلال ارتكاب أفعال أو أعمال **منافية للنزاهة عند تنفيذ الصفقة**
- تضبط الهيئة العليا للطلب العمومي قائمة المشاركين الذين تم اتخاذ قرار في إقصائهم من المشاركة في الصفقات العمومية نهائيا أو لمدة محدودة

2-3 المرصد الوطني للصفقات العمومية:

المهام

- نشر كافة المعلومات والوثائق الهامة على الموقع الالكتروني الوطني للصفقات العمومية خدمة لمبادئ الحوكمة الرشيدة وتنمية الكفاءات في مجال الصفقات العمومية
- www.marchespublics.gov.tn
- إرساء نظام معلوماتي لجمع ومعالجة وتحليل المعطيات المتعلقة بالصفقات العمومية والشراء العمومي بصفة عامة
 - اقتراح كل الوسائل التشريعية والترتيبية على المجلس الوطني للطلب العمومي لإضفاء مزيد من الفاعلية والشفافية
 - مسك سجل معلوماتي وطني حول أصحاب الصفقات العمومية بالاعتماد على بطاقة متابعة بعد إنجاز كل صفقة عمومية

2-3 المرصد الوطني للصفقات العمومية:

- **موافاة** المشتريين العموميين بناء على طلبهم بالبطاقات **التأليفية المتعلقة بالمشاركين** المعنيين

(قرار السيد رئيس الحكومة المؤرخ في **28 جانفي 2015** المتعلق بضبط إجراءات **السجل المعلوماتي** وبطاقة المتابعة وقائمة ونماذج المعطيات التي يتطلبها إحصاء الصفقات العمومية وطرق وآجال تجميعها).

- مسك سجل معلوماتي بخصوص مختلف المتدخلين من **المجتمع المدني** في منظومة الصفقات العمومية **وتمكينهم من كل المعلومات** المتعلقة بتطور المنظومة

(حاليا عبر موقع الواب)

- مساندة المشتريين العموميين بإرساء منظومة استشارة لفائدتهم وإعداد نماذج لوثائق الصفقات وبرمجيات إعلامية

موقع الواب الخاص بالصفقات العمومية:

- نشر إعلانات طلب العروض
- تحميل كراسات طلب العروض
- نشر نتائج طلب العروض
- متابعة تطور الترتيب المنظمة للصفقات العمومية
- الإجابة عن الاستشارات الواردة من قبل المشتري العموميين
- تلقي العرائض الواردة على هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية
- نشر آراء هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية

4-2 هيئة المتابعة والمراجعة في الصفقات العمومية: إرساء آليات تظلم تدعم حقوق المتعاملين الاقتصاديين:

- متابعة احترام مبادئ المنافسة وحرية المشاركة والمساواة وشفافية الاجراءات ونزاهتها
- مراجعة تركيبة هيئة المتابعة والمراجعة لتتضمن ممثلا عن المنظمة المهنية المعنية
- التظلم من قبل كل من له مصلحة في اجراءات إبرام وإسناد وتنفيذ الصفقات العمومية
- يكتسي رأي الهيئة قوّة القرار بالنسبة لجميع الأطراف،
- تتخذ الهيئة قرارها في أجل اقصاه 20 يوما من تاريخ توصلها بإجابة المشتري العمومي
- تكريس إمكانية التظلم لدى المشتري العمومي

5-2 اللجنة الاستشارية لفض النزاعات بالحسنى:

- أحدثت لدى رئيس الحكومة لجنة استشارية لفض النزاعات بالحسنى تتمثل مهمتها في البحث عن عناصر الإنصاف التي يمكن اعتمادها للوصول إلى فض النزاع بالحسنى في الخلافات المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية.
- تتعهد اللجنة الاستشارية لفض النزاعات بالحسنى بالنزاع الذي يرى رئيس الحكومة فائدة في استشارتها بشأنه وذلك بناء على طلب أحد الطرفين.
- ولا يعفي الطلب المقدم لعرض النزاع على رأي اللجنة الأطراف المتعاقدة من اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة لدى المحكمة المختصة لحماية حقوقهم.

5-2 اللجنة الاستشارية لفض النزاعات بالحسنى:

مستشار بالمحكمة الإدارية: رئيس

ممثل عن المنظمة المهنية
للقطاع الذي ينتمي إليه
صاحب الصفة: عضو

ممثل عن الهيئة العليا للطلاب
العمومي: عضو

5-2 اللجنة الاستشارية لفض النزاعات بالحسنى:

- الطابع **الإستشاري والسري** لرأي اللجنة الاستشارية لفض النزاعات بالحسنى بحيث :
- لا تنشر آراء اللجنة الاستشارية لفض النزاعات بالحسنى
 - لا يمكن الإدلاء بالآراء المذكورة أو استعمالها لدى المحاكم.

3-إحداث سلك مراقبي ومراجعي الطلب العمومي:

- يتم إجراء هذه الرقابة بمقتضى أذون بمأموريات تسلّم لهم من قبل رئيس الحكومة على أساس رزنامة سنوية للتدقيق في الصفقات العمومية تضبط من قبل رئيس الهيئة العليا للطلب العمومي إضافة إلى المهمّات التي يعهد بها إليهم بصفة خاصة من قبل رئيس الحكومة.
- يوجه رئيس الهيئة العليا للطلب العمومي نسخة من تقارير المهمات إلى رئيس الحكومة وإلى دائرة المحاسبات وإلى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية.
- يكلف مراقبو ومراجعو الطلب العمومي بالكتابة القارة للمجلس الوطني للطلب العمومي.

4- مراجعة تركيبة لجان مراقبة الصفقات ولجان فتح العروض

- التخلي عن رئاسة لجنة فتح العروض من قبل مراقب المصاريف العمومية أو مراقب الدولة
- إضافة مراقبي المصاريف العمومية ومراقبي الدولة إلى تركيبة لجان مراقبة الصفقات
- مراجعة رئاسة لجان مراقبة الصفقات
- اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات : التخلي عن عضوية قاضي دائرة المحاسبات
- اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات : إضافة ممثل عن المجلس الجهوي
- اللجنة البلدية لمراقبة الصفقات: إضافة ممثل عن المجلس البلدي

II. إرساء قواعد النزاهة ومكافحة الفساد

1- إرساء أخلاقيات وسلوكيات مرجعية للنزاهة:

- خضوع كافة المتدخلين في إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية إلى الأحكام التشريعية والترتيبية المتعلقة بمقاومة الفساد وتضارب المصالح في مجال الصفقات العمومية،
- فرض الحفاظ على سرية المعلومات والمعطيات التي يقدمها المشاركون وتتعلق خاصة بالسرار الفنية أو التجارية أو الجوانب السريية للعروض وذلك من طرف المشتري العمومي وجميع الأشخاص المتدخلون بحكم وظائفهم أو مهامهم،
- التنصيص على وجوب احترام أخلاقيات المهنة من طرف العارضين،
- التنصيص على وجوب الامتناع عن المشاركة في أعمال لجان تقييم العروض من طرف كل عضو في حالة تضارب المصالح أو عند وجود معطيات من شأنها الحد من استقلالية العضو المعني

2- إرساء عقوبات للمخالفين:

- إستبعاد الأعوان الذين ارتكبوا مخالفات من المشاركة في إجراءات الصفقات،
- إلغاء قرار الإسناد إذا ثبت تورط العارض في عملية فساد أو تحيل أو تواطؤ
- إبطال كل صفقة تم الحصول عليها بواسطة ممارسات تحيل أو ارتشاء أو تم تسجيل ممارسات تحيل أو ارتشاء أثناء إنجازها
- إرساء آلية لإقصاء المتعاملين الاقتصاديين المخلين بالنزاهة من المشاركة نهائيا أو وقتيا في الصفقات العمومية

III. مزيد تدعيم الشفافية:

- نشر المخطط التقديري السنوي لإبرام الصفقات وجوبيا على موقع الواب الوطني للصفقات العمومية
- نشر إعلانات طلبات العروض الإشهار وجوبي عبر:
 - الموقع الخاص بالصفقات العمومية www.marchespublics.gov.tn
 - الصحف
 - كل الوسائل المادية واللامادية الممكنة
- فتح العروض: جلسة علنية + في نفس اليوم المحدد لآخر أجل لقبول العروض
- إشهار نتائج الدعوة إلى المنافسة على موقع الواب الوطني للصفقات العمومية
- إعلام المشاركين في آجال معقولة وتعميم الإجابات والتوضيحات المتصلة بالملاحظات والاستفسارات التي يطلبها المترشحون
- وجوب إعلام المشاركين الذين تم إقصاؤهم بأسباب الإقصاء

IV. تدعيم نجاعة الصفقات العمومية:

- التقليل من الرقابة المسبقة (الترفيح في سقف إبرام الصفقات العمومية والترفيح في حدود اختصاص لجان مراقبة الصفقات، إعفاء كراسات الشروط من الرقابة المسبقة)
- إحداث فئة من الشراءات تبرم وفقا للإجراءات المبسطة
- تبسيط إجراءات تقييم العروض
- البرمجة المسبقة والأعمال التحضيرية
- ضبط آجال قصوى لتبليغ آراء لجان مراقبة الصفقات وهيئة المتابعة والمرجعة في الصفقات العمومية
- التنصيص على إحداث مركزيات الشراء

منظومة صفقات عمومية شفافة، ناجعة
ونزيهة

+

جهاز رقابي وتعديلي مستقل

+

مشتري عمومي ومتعامل
اقتصادي حرفي ونزيه

=

الحوكمة
الرشيدة
في
الصفقات
العمومية

أهم مشاريع الهيئة العليا للطلب العمومي لتطوير منظومة الصفقات العمومية

أهم مشاريع الهيئة العليا للطلب العمومي لتطوير منظومة الصفقات العمومية

1. تركيز منظومة التصرف في المخاطر في مجال الصفقات العمومية
2. دعم نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة للصفقات العمومية
3. بلورة الاستراتيجية الوطنية للتكوين
4. تطوير منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS
5. القيام بعملية تقييم نصف مرحلي لمنظومة الصفقات العمومية وفقا لمنهجية OCDE/DAC MAPS II المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

1- تركيز منظومة التصرف في المخاطر في مجال الشراءات العمومية

الشراءات العمومية: مجال عالي المخاطر

- الشراءات العمومية هي مجال عالي المخاطر وذلك باعتبار:
- حجم الشراءات وأهمية الاعتمادات المالية المخصصة لها
 - تعقيد الإجراءات
 - التداخل والشراكة بين القطاعين العام والخاص
 - تعدد المتدخلين في مجال الصفقات العمومية وتنوع أنشطتهم
 - تأثير نجاعة ومردودية المؤسسة بمحيطها الاقتصادي والمالي

توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال المشتريات العمومية: 12 مبدأ متكامل

- التوصية الخاصة بتعزيز النزاهة في مجال الصفقات العمومية لسنة 2008 تركز أساساً على المسائل المتعلقة بالنزاهة، الشفافية، المساءلة، حسن التصرف، الوقاية من المخاطر والتحكم فيها .

- تزايد الاهتمام وبشكل كبير حول حوكمة المشتريات العمومية وذلك لتعزيز السياسات العمومية وإضفاء مزيد من النجاعة عليها.

- تدعو التوصية الجديدة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال المشتريات العمومية إلى :

✓ مزيد حوكمة المشتريات العمومية في إطار رؤية استراتيجية وشاملة،

✓ و تطوير منظومة المشتريات العمومية المعتمدة على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية

توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال المشتريات العمومية: 12 مبدأ متكامل



مفهوم التصرف في المخاطر

- "مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتناسقة التي تهدف إلى مساعدة الهيكل المعني لمجابهة المخاطر التي قد تعترضه في عمله".
- هي عملية تقييم للمخاطر ووضع استراتيجيات مناسبة للتحكم فيها وتمكين الهيكل المعني من اتخاذ التدابير المناسبة للتصرف في موارده

تعدد المخاطر في مختلف المراحل المتعلقة بمنظومة الصفقات العمومية



آليات تركيز منظومة التصرف في المخاطر في مجال الصفقات العمومية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

إن تركيز منظومة التصرف في المخاطر في مجال الصفقات العمومية يمكن من ترسيخ ثقافة حقيقية للتصرف في المخاطر في مجال الشراءات العمومية ويتم ذلك أساساً عبر:

1. بلورة استراتيجية وطنية للتصرف في المخاطر في مجال الصفقات العمومية تركز على منهجية ومعايير دقيقة
2. تطوير الكفاءات في المجال بالنسبة لمختلف المتدخلين
3. إحكام تخطيط وتنظيم عملية الشراءات العمومية



منهجية التصرف في المخاطر:

الاستراتيجية

منظومة التصرف في المخاطر

QIRI et
Brainstorming

Outil Excel

5P et Ishikawa Diagram

التحليل وفق منهجية SWOT و PESTEL

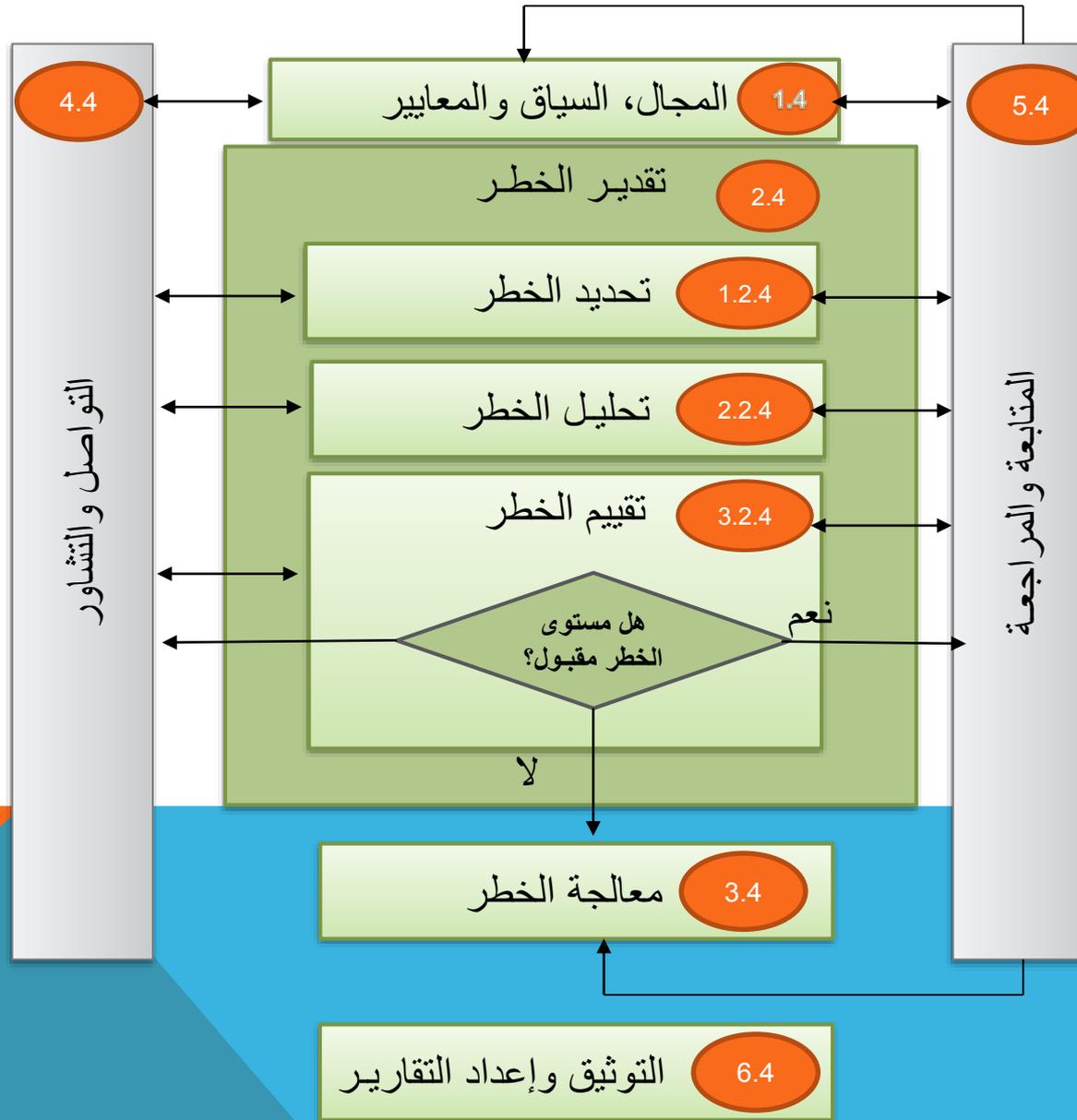
الخطوط المرجعية لتنفيذ الاستراتيجية

أسس تركيز منظومة التصرف في المخاطر في مجال الصفقات العمومية:

متطلبات تركيز منظومة التصرف في المخاطر على مستوى الهيكل العمومي المعني:

- تعيين المكلف بتركيز منظومة التصرف في المخاطر ومختلف أعضاء فريق العمل
- في مرحلة أولى تحديد المجال المعني بتركيز المنظومة، السياق ومختلف المعايير
- في خطوة لاحقة، تعميم تركيز منظومة التصرف في المخاطر على كامل المراحل
- التواصل داخل الهيكل المعني
- المتابعة والمراجعة

مراحل منظومة التصرف في المخاطر



Matrice des Risques 4x4

MATRICE 4x4		IMPACT			
		Faible 1	Moyenne 2	Grave 3	Très Grave 4
PROBABILITÉ	Très probable 4	4	8	12	16
	Probable 3	3	6	9	12
	Improbable 2	2	4	6	8
	Très Improbable 1	1	2	3	4

Échelle et critères de criticité

Échelle de criticité	Degré de Criticité		Description de la criticité
Risque Mineur	Vert	$1 \leq Cr \leq 3$ Risque maîtrisé	Le risque se réalise rarement et son impact est limité. Toutefois un plan d'action à long terme peut être envisageable pour éviter une perturbation mineure des activités quotidiennes de l'entreprise
Risque Modéré	Jaune	$3 < Cr \leq 8$ Risque à surveiller	Le risque doit être traité nécessitant un plan d'action à moyen terme pour maîtriser une perturbation modérée des activités quotidiennes de l'entreprise
Risque Elevé	Orangé	$8 < Cr \leq 12$ Risque à diminuer	Le risque doit être traité avec un niveau haut de priorité nécessitant un plan d'action à court terme
Risque Critique	Rouge	$Cr > 12$ Risque prioritaire	Le risque requiert une action immédiate doit être traité en priorité jusqu'à ce que le niveau de risque soit réduit.

المنهجية المعتمدة

1- الاطلاع على التجارب المقارنة والناجحة في المجال على غرار

كندا و استراليا

✓ التنظيم،

✓ المنهجية،

✓ الآليات والوسائل

المنهجية المعتمدة

2- منهجية تشاركية:

➤ ورشة عمل أولى خلال شهر جويلية 2018 مع مختلف المتدخلين في مجال الصفقات العمومية :

✓ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،

✓ دائرة المحاسبات،

✓ مختلف هياكل الرقابة،

✓ المشترين العموميين: وزارات، جماعات محلية، ومؤسسات ومنشآت

عمومية

تمّ بموجبها الاطلاع على التجربة التونسية في المجال ومختلف الآليات المعتمدة في هذا الصدد



المنهجية المعتمدة

3- منهجية بنائية (Approche Constructive):

- تحديد الهيكل المشرف والمكلف بمتابعة مشروع تركيز منظومة التصرف في المخاطر في مجال الصفقات العمومية: الهيئة العليا للطلب العمومي
- ✓ تكوين المكونين وفريق عمل الهيئة العليا للطلب العمومي
- ✓ تأطير ومساندة الهياكل النموذجية،
- ✓ تحديد المنهجية ، الآليات والوسائل، حالات تطبيقية

المنهجية المعتمدة

4- منهجية تعتمد على التدرج والمرحلية:

➤ على مستوى اختيار المشتريين العموميين النموذجيين

المشتري العمومي	مجال الشراء العمومي
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	الأشغال العمومية
وزارة النقل	التزود بمواد أو خدمات
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	الدراسات، التزود بمواد أو خدمات
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	التزود بمواد
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	التزود بمواد وخدمات

المنهجية المعتمدة

4- منهجية تعتمد على التدرج والمرحلية:

- دورة تكوينية أولى لفائدة الهياكل النموذجية التي تم اختيارها حول التصرف في المخاطر:
- التقارب مع خبراء منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي بمشاركة مراقبي الهيئة العليا للطلب العمومي
- تعيين ممثل عن الهيئة العليا للطلب العمومي (point focal) لكل مشتري عمومي
- اجتماعات تحسيسية حول أهمية منظومة التصرف في المخاطر مع تقديم مشروع الاستراتيجية



المنهجية المعتمدة

4- منهجية تعتمد على التدرج والمرحلية:

- اختيار المشاريع النموذجية التي سيتم اعتمادها لتركيز منظومة التصرف في المخاطر
- متابعة تنفيذ مشروع تركيز منظومة التصرف في المخاطر بالنسبة للمشاريع التي تمت اختيارها
- تطوير الكفاءات في المجال بالنسبة لمختلف المتدخلين
- دورة تكوينية خلال شهر فيفري 2019 لفرق العمل المكلفة بتركيز منظومة التصرف في المخاطر للهيكل النموذجية الخمسة تم من خلالها التركيز على عملية تحليل المخاطر وفقا لمنهجية SWOT وPESTEL

تركيز منظومة التصرف في المخاطر: المراحل المنجزة

تركيز منظومة التصرف في المخاطر في مجال الصفقات العمومية

المراحل المنجزة

-*-

- ✓ ملتقى خلال شهر جويلية 2018 مع مختلف المتدخلين في مجال الصفقات العمومية (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، دائرة المحاسبات، مختلف هيئات الرقابة، المشتريين العموميين، وزارات، جامعات محلية، ومؤسسات ومنشآت عمومية) تم بموجبه الاطلاع على التجربة التونسية في المجال ومختلف الآليات المعتمدة في هذا الصدد.
- ✓ دورة تكوينية خلال شهر أكتوبر 2018 لفائدة فريق عمل الهيئة العليا للطلب العمومي والهيئات النموذجية التي تم اختيارها
- ✓ لقاءات عمل تحسيسية ولمتابعة لتنفيذ مشروع "تركيز منظومة التصرف في المخاطر في مجال الصفقات العمومية" في مقرات المشتريين العموميين المعنيين.

من 5 إلى 28 فيفري 2019	من 27 إلى 29 نوفمبر 2019	من 5 إلى 7 نوفمبر 2018	موضوع لقاء العمل الهيكل المعني	
اختيار مشاريع جديدة تحريف وضبط المعايير لتقييم المخاطر	لقاءات تحسيسية دراسة المخاطر المتعلقة بالمشاريع المقترحة	تحديد فرق العمل واختيار المشاريع النموذجية	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	1
الاثنين 28 <u>جانفي</u> 2019	27 نوفمبر 2018 (الحصة الصباحية)	5 نوفمبر 2018 (الحصة المسائية)	وزارة النقل	2
الأربعاء 30 <u>جانفي</u> 2019	29 نوفمبر 2018 (الحصة الصباحية)	7 نوفمبر 2018 (الحصة الصباحية)	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية (SNCF)	3
التلاثاء 5 فيفري 2019	28 نوفمبر 2018 (الحصة الصباحية)	5 نوفمبر 2018 (الحصة الصباحية)	الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)	4
-	28 نوفمبر 2018 (الحصة المسائية)	6 نوفمبر 2018 (الحصة المسائية)	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	5
التلاثاء 5 فيفري 2019	27 نوفمبر 2018 (الحصة المسائية)	7 نوفمبر 2018 (الحصة المسائية)		

- ✓ دورة تكوينية يومي 6 و 7 فيفري 2019 لفائدة المشتريين العموميين وفريق عمل الهيئة العليا للطلب العمومي.



تركيز منظومة التصرف في المخاطر في مجال الصفقات العمومية

المراحل الموالية:

- ❖ استكمال بلورة الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للتصرف في المخاطر في مجال الصفقات العمومية من طرف مختلف الأطراف المتدخلة : شهر مارس 2019
- ❖ تبني منهجية التصرف في المخاطر خلال عملية تقييم منظومة الصفقات العمومية وفقا لمنهجية OCDE/DAC MAPS II المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي هي بصدد الإنجاز
- ❖ نشر وتعميم المقاربة المتعلقة بالتصرف في المخاطر في مجال الصفقات العمومية من خلال مزيد دعم مختلف الأطراف المعنية وتطوير الكفاءات في المجال.

2- دعم نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الصفقات العمومية

□ ورشة تحسيسية حول نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة للصفقات

العمومية: 20 فيفري 2018 :

➤ تشريك مختلف المشترين العموميين للتفكير حول الآليات والوسائل الكفيلة بتيسير مشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الصفقات العمومية.

➤ تشريك مختلف المؤسسات الصغرى والمتوسطة والجمعيات المتعلقة بها لضبط التحديات المتعلقة بنفاذ هذه المؤسسات للصفقات العمومية

□ إعداد تقرير حول نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة للصفقات

العمومية (نسخة مصادق عليها بتاريخ 10/09/2018)

□ الأخذ بعين الاعتبار لبعض التوصيات الواردة بالتقرير خلال عملية تقييم

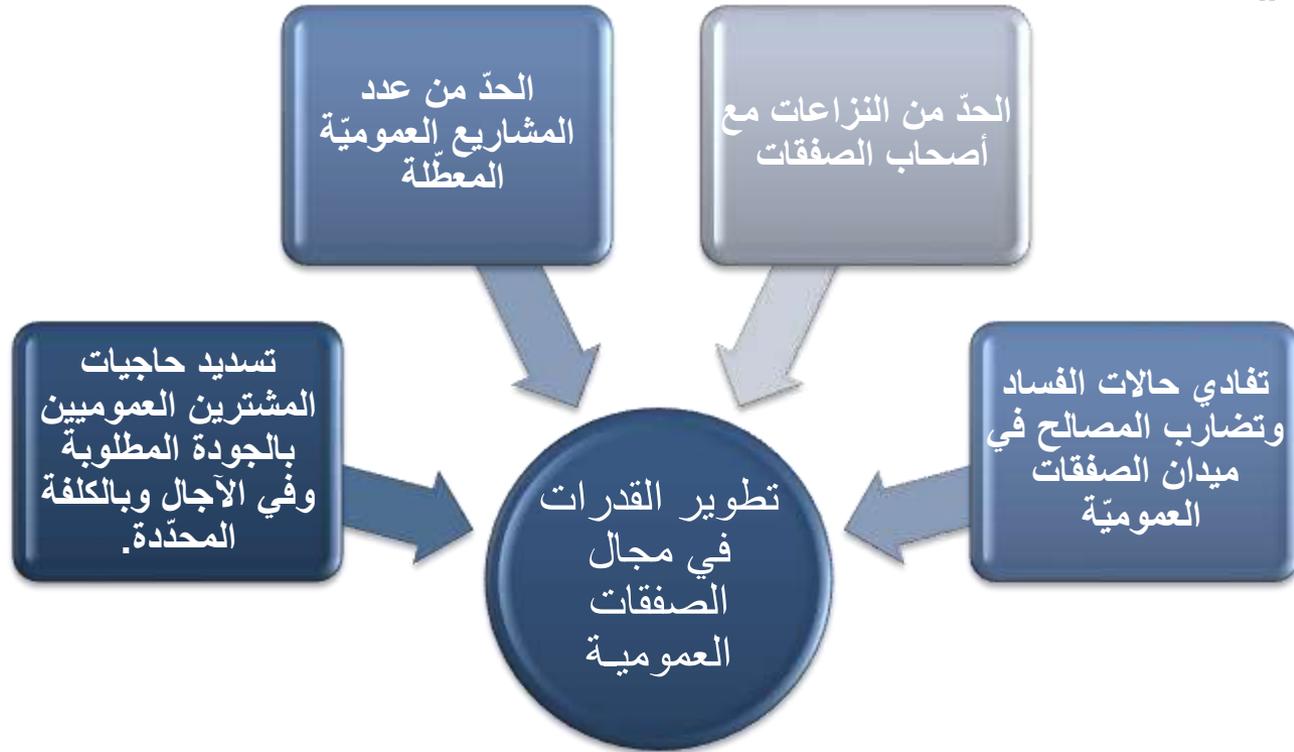
منظومة الصفقات العمومية وفقا لمنهجية OCDE/DAC MAPS II

المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي هي

بصدد الإنجاز

3- بلورة الاستراتيجية الوطنية للتكوين في مجال الصفقات العمومية

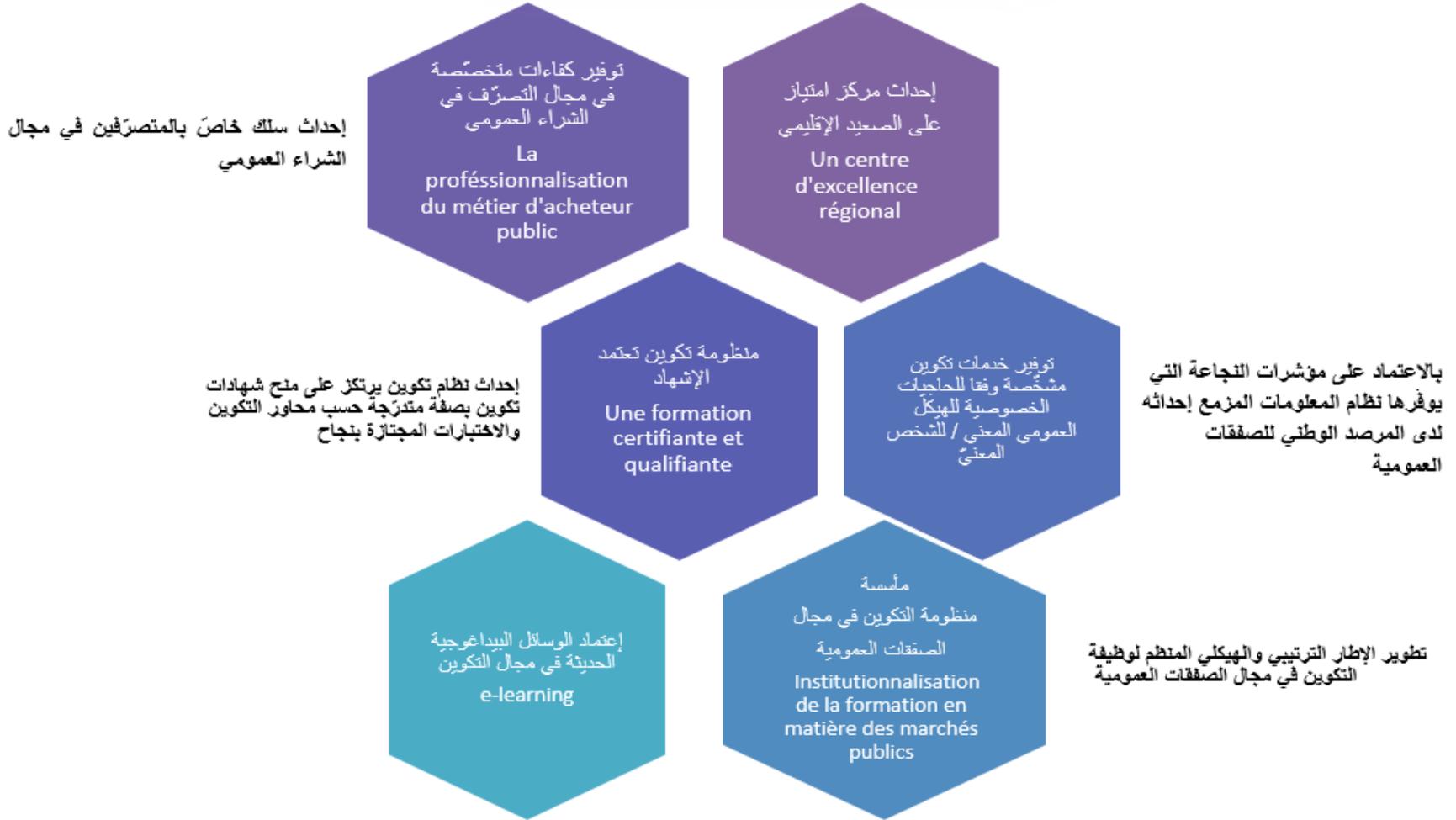
الاستراتيجية الوطنية للتكوين في مجال الصفقات العمومية:



الاستراتيجية الوطنية للتكوين في مجال الصفقات العمومية:

- تمّ تكليف مكتب دراسات كندي 'SETYM International' بإعداد الاستراتيجية وذلك في إطار التعاون مع البنك الدولي
- تمّ الشروع في إنجاز الدراسة منذ شهر اكتوبر 2014 التي:
 - اعتمدت على مقارنة تشاركية ضمت جميع فئات المتدخلين في مجال الصفقات العمومية (مشتريين عموميين، هياكل رقابة، القطاع الخاص...)
 - استندت على الاستئناس بتجارب نموذجية في مجال التكوين في ميدان الصفقات العمومية على غرار كندا والمغرب
- تمّت المصادقة من قبل الهيئة العليا للطلب العمومي على التقرير النهائي للاستراتيجية الوطنية للتكوين في مجال الصفقات العمومية المقدم من قبل مكتب الدراسات في شهر مارس 2015.

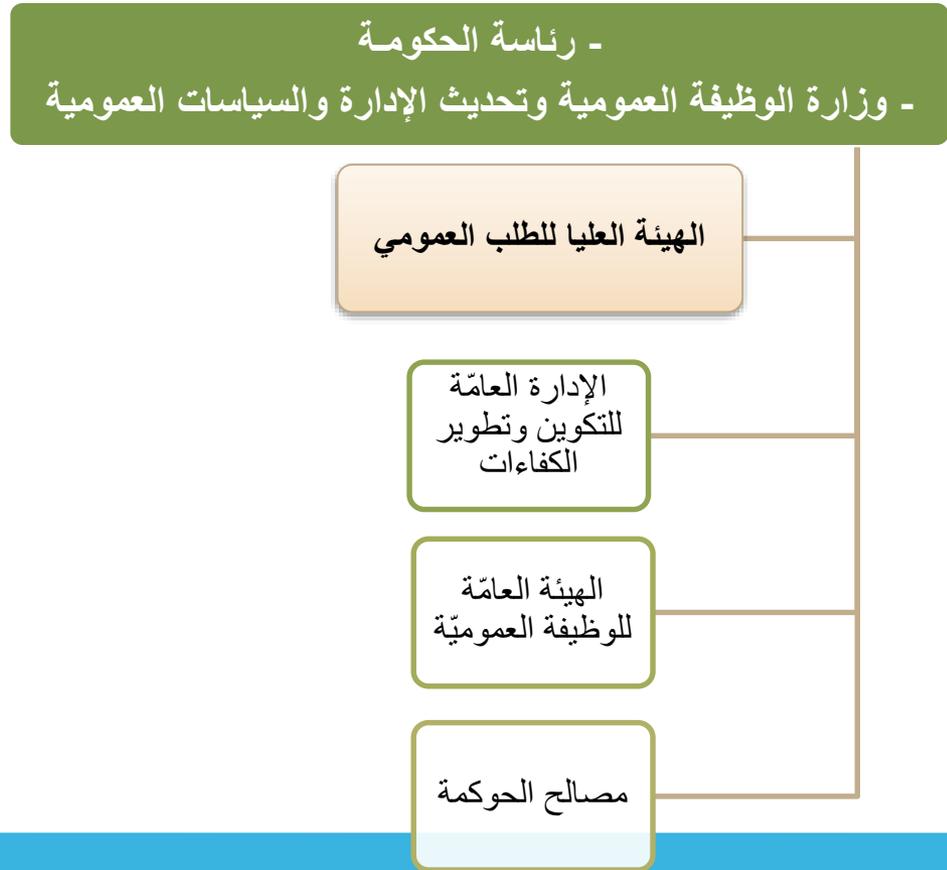
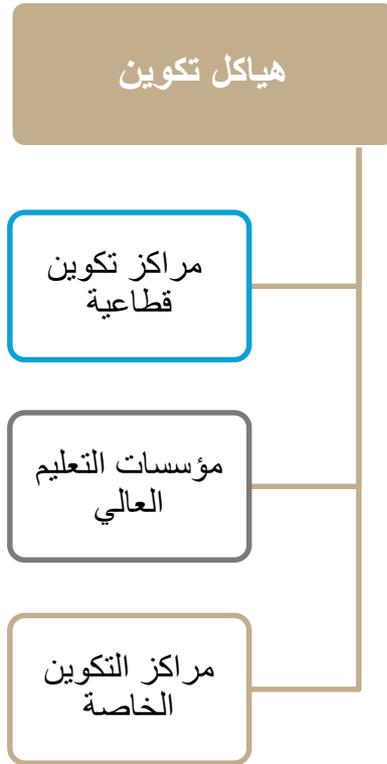
1. أهداف الاستراتيجية:



II. مكونات الاستراتيجية:

<ul style="list-style-type: none">• تنفيذ البرنامج الوطني للتكوين في مجال الصفقات العمومية• تتضمن عددا من المختصين في مجالات البيداغوجيا / التكوين / التصرف في نظام المعلومات الخاص بالتكوين	إحداث وحدة خاصة لدى المرصد الوطني للصفقات العمومية
<ul style="list-style-type: none">• يتم إدماج الأطارات المنضوية صلبه ضمن المصالح المعنية بالشراء العمومي لدى مختلف الهياكل والمؤسسات العمومية• إصدار نظام أساسي خاص بهذا السلك (نظام ارتقاء وتحفيز وفقا لمراحل ودرجة التكوين المجتازة)• نظام تأجير	إحداث سلك خاص بالمتصرفين في مجال الشراء العمومي
<ul style="list-style-type: none">• تضم مختلف المتدخلين في مجال التكوين الخاص بالشراء العمومي• ضبط الخطوط التوجيهية في مجال التكوين في الشراء العمومي• المصادقة على البرنامج الوطني للتكوين في مجال الشراء العمومي	إحداث لجنة وطنية استشارية للتكوين في مجال الصفقات العمومية
<ul style="list-style-type: none">• ضبط معايير نجاعة وجدوى للتصرف في الموارد البشرية في مجال الصفقات العمومية• تكييف محتوى التكوين وفقا للمؤشرات الخاصة بكل هيكل عمومي• متابعة مراحل تقدم وارتقاء كل شخص معني بالتكوين	إحداث نظام معلومات خاص بالتكوين في مجال الصفقات العمومية
<ul style="list-style-type: none">• نظام إسهاد (Système de certification et de qualification)• لفائدة المكوثين / المتخصصين في مجال الشراء العمومي• Système d'attestation لفائدة الأعوان غير المتخصصين (décideurs / personnel d'appui)• نظام مصادقة لفائدة مراكز التكوين الخاصة	إرساء نظام إسهاد ومصادقة
<ul style="list-style-type: none">• محاور خصوصية لكل فئة مستهدفة بما في ذلك محاور خاصة بتكوين المكوثين ومحاور لفائدة القطاع الخاص• إحداث بنية تحتية متكاملة خاصة بمنظومة التكوين عن بعد	تطوير المحتوى والوسائل البيداغوجية

III. الهياكل المتدخلة:



IV. مراحل تنفيذ الاستراتيجية:

- المصادقة على وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتكوين في مجال الصفقات العمومية من قبل الحكومة التونسية،
- إعداد وتنفيذ الخطة الإعلامية للتعريف بأهداف ومكونات الاستراتيجية لدى الفئات المستهدفة،
- إعداد النصوص الترتيبية الخاصة بوظيفة التكوين في مجال الصفقات العمومية،
- إحداث الوحدة الخاصة بإنجاز البرنامج الوطني للتكوين في مجال الصفقات العمومية،
- إحداث نظام المعلومات الخاص بالتكوين في مجال الصفقات العمومية،
- إحداث اللجنة الوطنية الاستشارية للتكوين في مجال الصفقات العمومية،
- إحداث نظام المصادقة ونظام إسناد الشهادات لفائدة مختلف الفئات المتدخلة،
- إعداد وثيقة مرجعية لاختيار المكوّنين في مجال الصفقات العمومية (un référentiel des formateurs)

1- الإعداد
(18 شهرا)

- إحداث مرجعية لمؤسسات التكوين العمومية والخاصة المزمع إدماجها في منظومة التكوين في الصفقات العمومية،
- تطوير محتوى برامج ومحاور التكوين حسب الفئات المعنية،
- إحداث مرجعية للمتخصصين في التصرف في مجال الصفقات العمومية (تحديد الشهادات العلمية المطلوبة، الخبرة المطلوبة، محاور ودرجات التكوين المجتازة...).

2- تطوير
برامج
التكوين
(من 12 إلى
18 شهرا)

IV. مراحل تنفيذ الاستراتيجية:

- الشروع في إنجاز برامج التكوين وفقا لنظام المصادقة وإسناد الشهادات المعدّ للغرض،
- إحداث منظومة تكوين عن بعد مرتبطة بنظام المعلومات الخاص بالتكوين وبنظام المعلومات الخاص بالصفقات العمومية بصفة عامّة،
- الشروع في تطبيق قواعد الانتداب والارتقاء الخاص بسلك المتخصصين في مجال التصرف في الصفقات العموميّة.

3- الشروع في
تنفيذ برنامج
المصادقة
والإشهاد
(12 شهرا)

- إحداث اليات لتقييم الأداء في مجال التصرف في الموارد البشرية في مجال الصفقات العموميّة،
- مراجعة شبكة الأجور الخاصة بجميع المتدخلين في مجال الصفقات العمومية قصد تكريس مبدأ المساواة.

4- تدعيم
التصرّف في
الموارد البشرية
(12 شهرا)

- استكمال إنجاز مختلف محاور المناهج التكوينية الخاصة بجميع الفئات المستهدفة (finaliser les différents cursus de formation)،
- ضبط معايير تقييم منظومة التكوين في مجال الصفقات العمومية بالرجوع إلى مؤشرات النجاعة والحوكمة المستخرجة من نظام المعلومات الخاص بالصفقات العموميّة،
- إنجاز عمليات تقييم دورية لمنظومة التكوين في مجال الصفقات العمومية.

5- استكمال
تنفيذ
الاستراتيجية
وتقييم
النتائج المسجلة
(12 شهرا)

ملخص حول التمشيين المقترحين من قبل مكتب الدراسات:

تمّ اختيار التمشي عدد 1 والذي يعتبر الأكثر طموحا نظرا إلى أنه سيشكل نقلة نوعية في مجال التصرف في الصفقات العمومية

المؤشرات	التمشي عدد 1	التمشي عدد 2
مدة الإنجاز	5 سنوات ونصف	3 سنوات
عدد الإطارات المستوجب توفره لدى المرصد	العدد الحالي للإطارات + اقتداب 4 إطارات أخرى	العدد الحالي للإطارات + اقتداب 10 إطارات أخرى
الهيكل المتدخل	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد - الهيئة العليا للطلاب العمومي من خلال المرصد الوطني للصفقات العمومية - الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات - الهيئة العامة للوظيفة العمومية - هيكل الرقابة العامة - مختلف المشتريين العموميين - المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين العمومية والخاصة - المكونين 	<ul style="list-style-type: none"> - الهيئة العليا للطلاب العمومي من خلال المرصد الوطني للصفقات العمومية - المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين العمومية والخاصة - مختلف المشتريين العموميين
الفئات المستهدفة	<ul style="list-style-type: none"> - المسؤولين الأولين وأصحاب القرار لدى مختلف المشتريين العموميين - الإطارات الراجعة بالنظر لهياكل الرقابة العامة - المتصرفون المتخصصون في الشراء العمومي لدى مختلف المشتريين العموميين - الإطارات غير المتخصصة في مجال الشراء العمومي - القطاع الخاص 	<ul style="list-style-type: none"> - المسؤولين الأولين وأصحاب القرار لدى مختلف المشتريين العموميين - الإطارات الراجعة بالنظر لهياكل الرقابة العامة - المتصرفون المتخصصون في الشراء العمومي لدى مختلف المشتريين العموميين
اعتماد نظام الإشهاد والمصادقة	<ul style="list-style-type: none"> - نظام إشهاد وتأهيل لفائدة المكونين والإطارات المتخصصة في مجال الشراء العمومي (programme de certification et qualification) - لفائدة بقية الفئات 	<ul style="list-style-type: none"> - نظام إشهاد لفائدة المكونين فقط (programme de certification) - لفائدة بقية الفئات
التكنولوجيا المستعملة	اكتناء وتركيز منظومة معلوماتية متكاملة للتكوين عن بعد	التعاون مع مؤسسات تكوين عمومية تمتلك منظومات تكوين عن بعد
الكلفة التقديرية	1.715.000 دولار كندي 2.620.000 دينار	655.000 دولار كندي 993.000 دينار

٧. المراحل العملية المقترحة:

- ❑ المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتكوين في مجال الصفقات العمومية من قبل الحكومة التونسية،
- ❑ الشروع في إعداد خريطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها،
- ❑ إحداث لجنة قيادة تضم ممثلين عن عدد من الهياكل المتدخلة في مجال الصفقات العمومية وفي مجال التكوين بصفة خاصة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية،
- ❑ الشروع في إعداد الإطار الترتيبي الخاص بوظيفة التكوين في مجال الصفقات العمومية والإطار الترتيبي المتعلق بإحداث سلك خاص بالمتصرفين في مجال الصفقات العمومية،
- ❑ التنسيق مع مختلف هيئات التمويل للنظر في سبل توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

تطوير منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS



شهدت منظومة الصفقات العمومية إصلاحات هيكلية قصد مواكبة أفضل الممارسات على الصعيد الدولي و من بين هذه الإصلاحات الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات لإبرام الصفقات العمومية من خلال إرساء منظومة الشراءات العمومية على الخط

www.tuneps.tn

تحسين نجاعة الشراءات والصفقات العمومية

تدعيم المنافسة مع تكريس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين العارضين

التقليص من آجال إبرام الصفقات والشراءات العمومية

الضغط على كلفة إنجاز المشاريع العمومية (من حيث التقليص من الورق، نسخ الوثائق وكلفة النقل، استهلاك الطاقة)

تكريس النزاهة والحوكمة

أهداف المنظومة

منظومة الشراءات العمومية على الخط: الإطار الترتيبي

الإطار الترتيبي:

أمر عدد 1039 لسنة 2014 مؤرخ في 13 مارس 2014 يتعلق بتنظيم الصفقات العمومية

القسم الخامس من العنوان الثاني من الباب الثالث : أحكام خاصة بالشراء العمومي على الخط (الفصول من 77 إلى 82)

أمر حكومي عدد 416 لسنة 2018 مؤرخ في 11 ماي 2018 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

الفصل 77 (فقرة ثانية) : تبرم وجوبا الصفقات العمومية الخاصة بالوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والمنشآت العمومية عبر منظومة الشراء العمومي على الخط "تونيبس" وفق دليل إجراءات تعده الهيئة العليا للطلب العمومي وتتم المصادقة عليه بمقتضى قرار من رئيس الحكومة ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وذلك باستثناء حالات التعذر الفني الطارئة وغير المتوقعة التي تعلن عنها وحدة الشراء على الخط عبر المنظومة أو بأي طريقة أخرى مادية وغير مادية.

قرار من وزير الوظيفة العمومية والحوكمة مؤرخ في 23 ديسمبر 2016 يتعلق بالمصادقة على دليل الإجراءات الخاص بإبرام الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية عبر منظومة السوق الافتراضية بمنظومة الشراء العمومي على الخط.

منظومة الشراءات العمومية على الخط : المتدخلون

- المشترون العموميون
- المزودون والمقاولون ومكاتب الدراسات
- الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية **ANCE**
- مركز الإعلامية لوزارة المالية **CIMF**
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي **CNSS**
- المركز الوطني للإعلامية **CNI**
- البنوك
- البنك المركزي **BCT**

منظومة الشراءات العمومية على الخط: مكونات المنظومة



منظومة الشراءات العمومية على الخط : مكونات المنظومة

طلبات العروض E-bidding

تتكون منظومة الشراء العمومي على الخط من المنظومات الفرعية التالية :

- المنظومتان الفرعيتان لطلبات العروض على الخط وللتعاقد على الخط ،
- المنظومتان الفرعيتان لقائمة المقترنيات على الخط وللسوق الافتراضية على الخط.

منظومة المشتريات العمومية على الخط : مكونات المنظومة

المزودون والمقاولون ومكاتب الدراسات

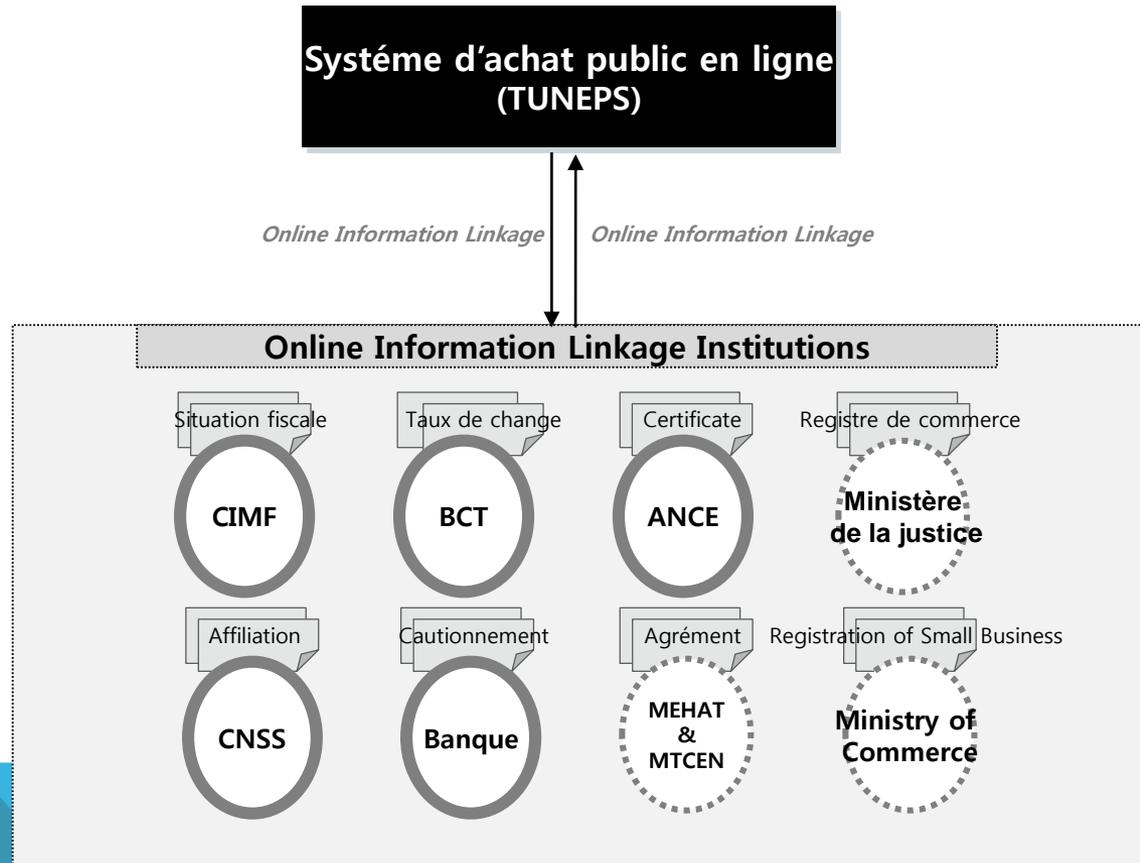
- تحميل كراسات الشروط على الخط
- إرسال طلبات الاستفسار على الخط
- إرسال العروض على الخط
- الإطلاع على نتائج فتح العروض
- الإطلاع على نتائج تقييم العروض
- الإطلاع على النتائج النهائية
- إرسال العرائض

منظومة المشتريات العمومية على الخط : مكونات المنظومة

المشترون العموميون

- تسجيل البرامج السنوية للشراءات العمومية
- الإعلان عن طلبات العروض
- فتح العروض على الخط
- نشر نتائج فتح العروض على الخط.
- تسجيل و نشر نتائج التقييم
- و نشر النتائج النهائية (الفائز بالصفقة).
- الإمضاء الالكتروني للعقود

منظومة المشتريات العمومية على الخط : مكونات المنظومة



○ Liens actuels

○ Liens en cours

منظومة الشراءات العمومية على الخط : التسجيل على المنظومة

التسجيل على منظومة الشراءات العمومية على الخط

"يجب على المستعملين التسجيل بمنظومة الشراء العمومي على الخط حسب ما يحدده دليل الإجراءات للتمكن من النفاذ إليها .
يخول هذا التسجيل لكل مستعمل الحصول على معرف شخصي يمكنه من استغلال منظومة الشراء العمومي على الخط وفق ما يضبطه دليل الإجراءات المذكور."

الفصل 81 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014

منظومة الشراءات العمومية على الخط : التسجيل على المنظومة

المزودون والمقاولون ومكاتب الدراسات



- الحصول على شهادت الإمضاء الإلكتروني
- التسجيل على المنظومة www.tuneps.tn
- امضاء و ارسال وثيقة التسجيل الكترونيا
- ارسال وثيقة التسجيل و الوثائق المدعمة
- مصادقة وحدة TUNEPS
- تسجيل شهادت الإمضاء الإلكتروني

منظومة الشراءات العمومية على الخط : التسجيل على المنظومة

المشتررون العموميون



- التسجيل على المنظومة www.tuneps.tn
- الحصول على معرف المشتري Code Acheteur
- الحصول على شهادت الإمضاء الإلكتروني
- ارسال وثيقة التسجيل و الوثائق المدعمة
- مصادقة وحدة TUNEPS
- تسجيل شهادت الإمضاء الإلكتروني

يتم إتباع الإجراءات الإلكترونية لإبرام الصفقات العمومية. تتمتع المبادلات عبر المنظومة بالقوة الشبوتية (الفصل 79). يقتضي استغلال المنظومة اعتماد شهادة المصادقة الإلكترونية التي تمكن من النفاذ إليها و من تبادل و إمضاء الوثائق بصفة الكترونية و مؤمنة . تعتمد منظومة على نظام التشفير.



الإمضاء الإلكتروني

التوقيع الإلكتروني هو عملية التي تسمح للمصادقة عن بعد بطريقة آمنة وسريعة

شهادة ID-Trust

➤ شهادة ID-Trust الصادرة عن الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية TUNTRUST هي بطاقة الهوية الرقمية الخاصة بك على شبكة الإنترنت. تستعمل شهادة ID-Trust لإحداث إمضاء إلكتروني على الوثائق الإلكترونية قصد التعبير على موافقة الممضي على محتوى الوثيقة الممضاة.

➤ كما تستعمل هذه الشهادة للثبوت من هوية حاملها عند الولوج إلى منصات الخدمات عن بعد و ذلك قصد توفير مناخ آمن عند إجراء مبادلات إلكترونية على غرار إرسال بريد إلكتروني مؤمن، وإصدار تحويل مصرفي، أو إستخلاص الضرائب عن بعد، الخ.

➤ تؤمن وجوبا شهادة ID-Trust في مفتاح تشفير، كما يمكنك أيضا تأمين هذه الشهادة بواسطة حاوية تشفير (Hardware Security Module خاصة بحامل الشهادة أو مؤمنة لدى الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية).

مدة الصلاحية : سنتين

الإستعمالات: التصريح الجبائي عن بعد e-jebaya، منظومة Tuneps، التصاريح الديوانية،

إمضاء الوثائق و البريد الإلكتروني

السعر : 83.953 دت



لمزيد من الإرشادات الرجاء الاتصال بمركز المساندة على الرقم +216 70 835 555

المستندات المطلوبة

للحصول على شهادة ID-Trust، يجب تقديم ملف كامل لدى الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية (TUNTRUST) أو لدى مكاتب البريد يحتوي على المؤيدات التالية :

➤ استمارة شهادة إمضاء إلكتروني للإستعمال الشخصي: للتعير والإمضاء من قبل صاحب الشهادة. pdf أو doc

➤ استمارة شهادة إمضاء إلكتروني للإستعمال المهني أو مرخص فيها من قبل هيئة أو جمعية: للتعير والإمضاء من قبل صاحب الشهادة و من قبل المسؤول الأول للمؤسسة أو الجمعية أو الهيئة. pdf أو doc

➤ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو جواز سفر أو بطاقة إقامة لطالب الشهادة مضمون من السجل التجاري لا يتجاوز تاريخ استخراجة ثلاثة أشهر أو نسخة من بطاقة الهوية الضريبية.

➤ نسخة من قرار تعيين المسؤول الأول للمؤسسة أو الجمعية أو الهيئة.
بريد إلكتروني شخصي لصاحب الشهادة اسم لقب 'at نطاق.كوم أو وظيفة'at نطاق.كوم ولا تقبل عناوين البريد الإلكتروني المجانية وغير الشخصية.

➤ وثيقة شروط الاستخدام العامة ممضاة من قبل طالب الشهادة. pdf

➤ يتم وجوبا تسليم الشهادة إلى صاحبها شخصيا أو إلى الأفراد حاملي توكيل قانوني من طرف صاحب الشهادة .



متصرف المنظومة لدى المشتري العمومي
Administrateur par Acheteur



الشراءات خارج اطار الصفقة

المسؤول على الإستشارة



امر الصرف



المراقب



طلبات عروض اجراءات مبسطة

رئيس لجنة الشراءات



طلبات عروض اجراءات عادية

المسؤول على طلب العروض



المسؤول على تسجيل نتائج الفرز



رئيس لجنة الصفقات



المسؤول على الإمضاء (العقود و طلبات التزود)



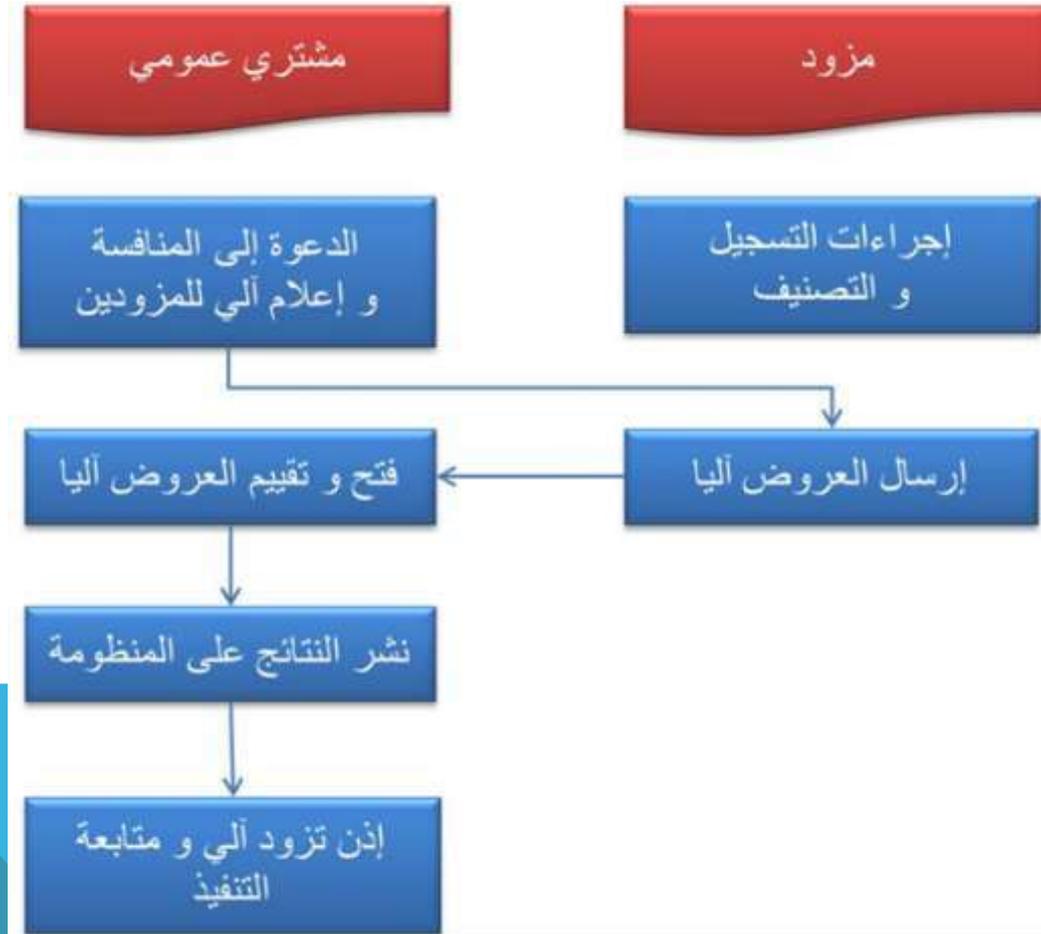
منظومة المشتريات العمومية على الخط : مكونات المنظومة

E- إجراءات المشتريات خارج إطار الصفقة على الخط ShoppingMall

منظومة السوق الافتراضية: منظومة فرعية لمنظومة المشتريات العمومية على الخط تتصرف في المشتريات خارج إطار الصفقات العمومية.

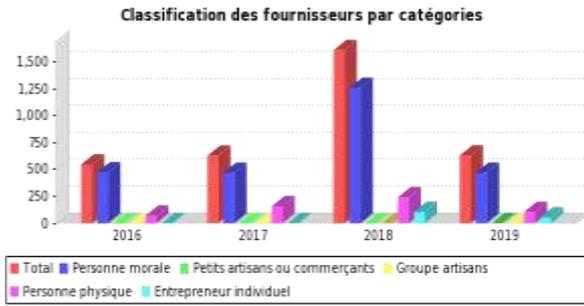
قرار من وزير الوظيفة العمومية والحوكمة مؤرخ في 23 ديسمبر 2016 يتعلق بالمصادقة على دليل الإجراءات الخاص بإبرام المشتريات خارج إطار الصفقات العمومية عبر منظومة السوق الافتراضية بمنظومة المشتريات العمومية على الخط.

منظومة المشتريات العمومية على الخط : مكونات المنظومة



إحصائيات و إجراءات الإتصال والمساندة

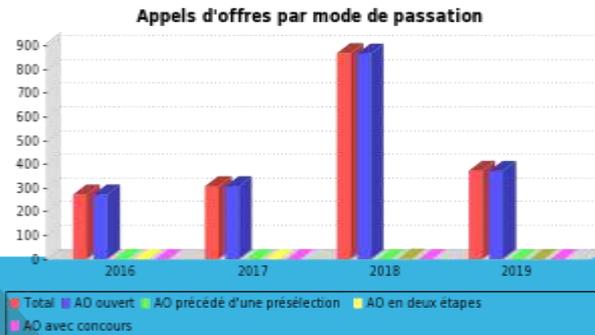
1 - منظومة المشتريات العمومية على الخط - إحصائيات



عدد المزودين: 2810



عدد المشترين العموميين : 452



عدد طلبات العروض: 1444



عدد الإستشارات: 568

1 - منظومة الشراءات العمومية على الخط - إحصائيات مركز النداء

عدد المكالمات الواردة:

2018	2017
83609	43438

عدد المكالمات الصادرة:

2018	2017
5354	9224

2- وسائل الإتصال والمساندة والإحاطة

✓ المساندة: إحداه مركز نداء



70 130 340

✓ التكوين و التحسيس :

- القيام بإرشاد المشتريين العموميين و المزودين
- التسويق لوحدة الشراء العمومي على الخط

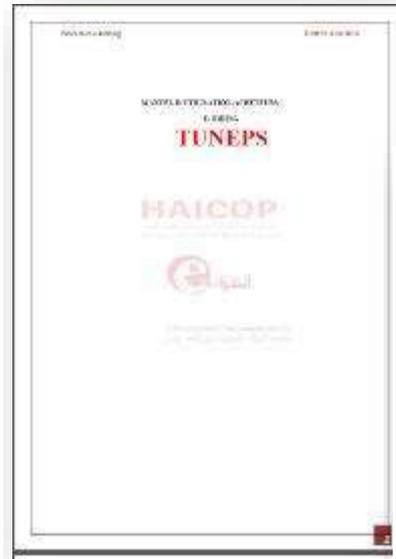
2- وسائل الإتصال والمساندة والإحاطة

✓ التكوين و التحسيس :

الدورات التكوينية 2018		الدورات التكوينية 2017		الدورات التكوينية 2016		الدورات التكوينية 2015		الدورات التكوينية 2014	
القطاع العام	القطاع الخاص								
1978	350	1118	752	704	428	118	675	160	192

2- وسائل الإتصال والمساندة والإحاطة

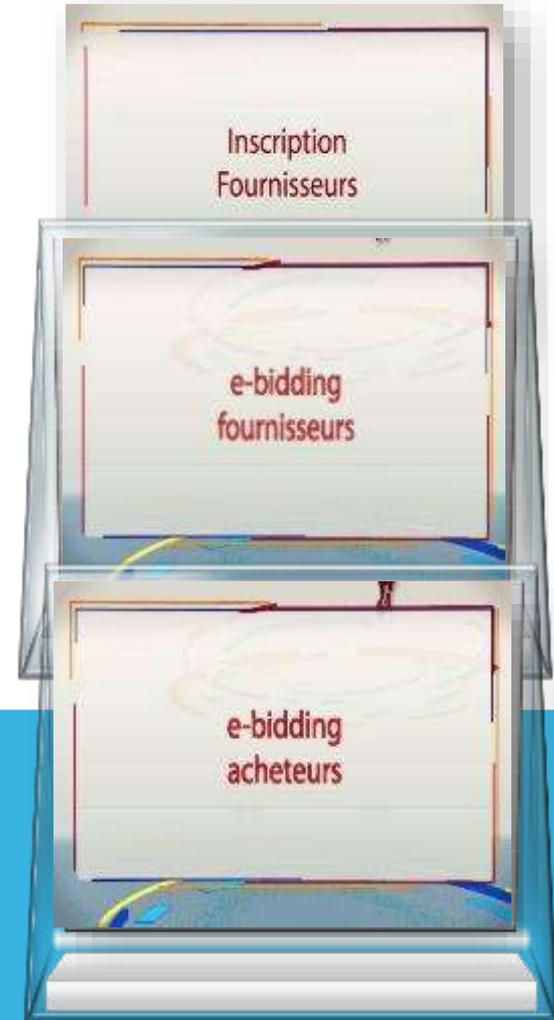
✓ أدلة الإجراءات



2- وسائل الإتصال والمساندة والإحاطة



✓ وسائل بيداغوجية



2- وسائل الإتصال والمساندة والإحاطة

✓ أدلة إجراءات على الخط
WWW.TUNEPS-KIT.TN

The screenshot displays the 'TUNEPS manual' website interface. The browser address bar shows 'www.tuneeps-kit.tn'. The page features a dark header with the 'TUNEPS manual' title and a search icon. Below the header, the main content area is titled 'TUNEPS manual' and includes a logo for 'on-line E-Procurement System'. The central part of the page contains five interactive cards, each with a plus sign in the top right corner and an icon representing the function:

- Prérequis Techniques**: Represented by a gear and a computer monitor icon.
- Enregistrement Acheteur**: Represented by a blue checkmark and a person icon.
- Enregistrement Fournisseur**: Represented by a white checkmark and a building icon.
- e-bidding Acheteur**: Represented by a blue checkmark, a person icon, and a cube with circular arrows.
- e-bidding Fournisseur**: Represented by a white checkmark, a building icon, and a cube with circular arrows.

At the bottom of the page, there is a copyright notice: 'Copyright © 2016 Présidence du Gouvernement.' and a link to 'TUNEPS Website >'.

منظومة الشراءات العمومية على الخط

تم الحصول على الجوائز التالية:



✓ تونس جوان 2014



✓ المكسيك أكتوبر 2015

**القيام بعملية تقييم نصف مرحلي لمنظومة
الصفقات العمومية وفقا لمنهجية
OCDE/DAC MAPS II**

Merci



Mail: observatoire.marches@pm.gov.tn
Site web: www.marchespublics.gov.tn
Tel: 71 56 61 99

HAICOP
Haute Instance de la Commande Publique
الهيئة العليا للطلب العمومي



شكرا على الانتباه

